

واما نصب لانه قد شابه المفعول المفعول به في بعض اقسام الكلام اول
 بشرط ان يكون المفعول به في الاصل في ما هو من المفعول به المفعول
 الذي هو المفعول به كما جعل الرواية عاملا وان كان العمل في الحقيقة
 للنصب على ما هو المفعول به من مذهب الجمهور وان كان غير موصوف
 فلا يجوز ان يكون نائما او غير نائم والمعنى بالنائم ان الشئ
 فيه مدرك او كان نائما فلا يجوز ان يكون الشئ مقدما
 على الشئ منه او لا يكون فان كان فالشئ منصوب
 اذ لا يتشعب البند كما جاء في الازيد احد وان لم يكن متبعا
 فلا يجوز ان يكون الشئ من جنس الشئ منه او لا يكون
 فان لم يكن فالشئ منصوب ايضا كما جاء في احد الاقار
 وهي اللفظ الخارضية اذ البند شرط في مقدمته ان يكون
 من جنس البند منه وان كان من جنس الشئ من جاز
 في الشئ نصب على ما ذكرنا و البند كما جاء في احد
 الازيد و الازيد و ما مررت باحد الازيد و الازيد و
 رايت احد الازيد و ههنا لا يجوز الا نصب لكنه محتمل
 و ههنا و المصنف هو البند لان الكلام ههنا لو
 جعلت على اشتقاقه كان القدر قبل الازيد من غير ان يكون

نائبه

اذ الكلام قبله نائم لا يفتقر الى شئ مما اردت ههنا لا شئ
 لقام الكلام و اذ جعلت على البند كان الفعل الواقع قبل
 الازيد المفعول به نائما اذ البند منه في حكم الساقط و
 كان قوله كما جاء في احد الازيد بمثل ما جاء في الازيد
 زيد و اذ كان كذلك فالبند اولى لكونه مقصودا
 في الكلام و هو منه بخلاف نصب زهير فصلة فلا يكون
 جزء من الكلام فالعمل على الاول اولى و اما ما يجزى البند
 في الموصوف كما جاء في القدم الازيد لا البند لا يقع مقام
 البند منه و اذ قام مقامه عمل فيه عامل فصار كما فعلت
 جاء في الازيد ففعلت بجازي و كيف ترفعه و قد
 نعتت عنه و هذا محال لان التصدي ان يجعل زيدا جازيا
 من جملة القدم فاريا عن الجح فاذ جعلت فاعلا لا يجزى
 كنت قد استقلت القدم واثمة و هذا عكس الوضع فان
 كان الكلام غير نائم لغاية الازيد حيث العمل لان حيث
 المعنى كما جاء في الازيد و ما رايت الازيد و ما مررت
 الازيد فالفعل الواقع ههنا قبل الازيد نائما و الازيد
 بمنزلة سائر الحروف في المعاني و دون الالفاظ المحتمل